



المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة



اسم الموضوع : اخبارك

عنوان الموضوع : كيف تصاعد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية؟

تاريخ النشر : 19/05/2021

اسم الكاتب : مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

الموضوع :

نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلاً يشرح فيه تزايد أعداد الاهتمام بالاقتصاد الأخضر في عدد من الدول العربية مثل الإمارات والسعودية والأردن ومصر والمغرب وتونس والجزائر، بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، على نحو ما عكسته جملة من الشواهد الدالة... تعرض منه يلي: شهدت بعض الدول العربية تداول مصطلحات متعددة في خطاب حكوماتها مثل «الاقتصاد الأخضر» و«الاستثمارات الخضراء» و«الوظائف الخضراء»، والتي تعكس الاهتمام المتزايد من جانب الحكومات والقطاع الخاص وربما الأفراد الذين يطلق وينشط هؤلاء الأطراف في مجالات محددة مثل الطاقة المتجددة ومصادر المياه المتجددة وإعادة استخدام المياه المعالجة وتحلية المياه والزراعة العضوية، «Greens» عليهم «الخضراء» جنباً إلى جنب مع النظم المتكاملة لإدارة النفايات الصلبة اتجاهات مترابطة في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن ثمة مجموعة من الاتجاهات المترابطة التي تعكس طلب عدد من الدول العربية على الاقتصاد الأخضر، وذلك على النحو التالي: 1- استضافة الإمارات للحوار الإقليمي للتغير المناخي في 4 إبريل الماضي، بما مهد لانعقاد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ. وقد شهد الحوار مشاركة جون كيري المبعوث الرئاسي الأمريكي لشئون تغير المناخ، والوك شارما رئيس الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأمم المتحدة حول تغير المناخ، وكبار المعنيين بشئون المناخ من دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان الهدف الرئيسي من استضافة الإمارات لهذا الحوار هو التباحث بشأن الانتقال إلى الاقتصاد النظيف بما يعود بالفائدة على الجميع من خلال إيجاد فرص عمل، وتحفيز التنمية المستدامة، وتأمين الهواء النقي. كما وضعت دبي استراتيجية بعنوان «دبي للطاقة النظيفة 2050» بهدف تحويل الإمارة إلى مركز عالمي للطاقة النظيفة، وتهدف الاستراتيجية إلى توفير 7 في المئة من طاقة دبي من مصادر الطاقة النظيفة بحلول عام 2020، و25 في المئة بحلول عام 2030، و75 في المئة بحلول عام 2050. كما تسعى دبي إلى إنشاء «صندوق دبي الأخضر» بقيمة تصل إلى 27 مليار دولار لتحفيز الاستثمارات الخضراء. 2- تأكيد الملك سلمان بن عبدالعزيز في كلمة خلال رئاسته وفد بلاده في القمة العالمية للمناخ في 22 أبريل الماضي على أن «المملكة أطلقت وفق رؤية 2030 حزمة من الاستراتيجيات والتشريعات، مثل الاستراتيجية الوطنية للبيئة، ومشاريع الطاقة النظيفة، بهدف الوصول إلى قدرة إنتاج 50 في المائة من احتياجات المملكة بحلول عام 2030»، لافتاً النظر إلى إطلاق مبادرتين دوليتين للحد من تدهور الأراضي وحماية الشعب المرجانية. وقد أعلن الأمير محمد بن سلمان ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء السعودي في 27 مارس الماضي، أن مبادرة «السعودية الخضراء» و«الشرق الأوسط الأخضر» اللتين سيتم إطلاقهما قريباً، سترسمان توجه المملكة والمنطقة في حماية الأرض والطبيعة ووضعها في خارطة طريق ذات معالم واضحة وطموحة وستسهمان بشكل قوى في تحقيق المستهدفات العالمية. وذكر أن بلاده ستعمل بهذا الصدد مع جميع الشركاء الدوليين من منظمات ودول لتطوير هاتين المبادرتين وما يندرج ضمنهما من جداول زمنية، مشيراً إلى أنه سيتم العمل على إطلاق تجمع إقليمي بحضور الشركاء الدوليين لمبادرة الشرق الأوسط الأخضر في الربع الثاني من العام المقبل. 3- إعلان رئيس الوزراء المصري د. مصطفى مدبولي، خلال مؤتمر إطلاق المرحلة الثانية من البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، في 27 أبريل الماضي، أن برنامج الإصلاح الهيكلي يستهدف تعزيز مفهوم الاقتصاد الأخضر، وهو موضوع نصب أعين الدولة والحكومة، مضيفاً أن «الحكومة تعزز التركيز في كل مشروعاتها وفي كل استثماراتها العامة أو الخاصة على أنشطة اقتصادية تحقق خفض انبعاثات الكربون والتلوث، وكذا تعزيز كفاءة الطاقة والموارد الطبيعية إلى جانب الحفاظ على التنوع البيولوجي». فضلاً عن إجراء د. رانيا المشاط وزيرة التعاون الدولي ومحافظ مصر لدى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، مباحثات مع أوديل رينو باسو رئيسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، حول مجالات التعاون مع البنك، والذي يعد أحد أبرز شركاء التنمية متعددي الأطراف، من خلال دفع جهود التنمية الوطنية بالتحويلات التنموية للقطاعين الحكومي والخاص، ودفع استراتيجية الدولة للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفقاً لما أشار إليه بيان صادر عن وزارة التعاون الدولي في 24 أبريل الماضي. وهنا تجدر الإشارة إلى سعي مصر لتصبح نموذجاً للتحول الأخضر في المنطقة العربية من خلال المشروعات القومية المتوافقة مع المعايير البيئية، والمدن الذكية، واستراتيجية الطاقة المستدامة. 4- عقد اجتماع بين وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار التونسي علي الكعلي والسفير الإيطالي لدى تونس لورنزو فانارا في 24 مارس الماضي، تناول توثيق التعاون الاقتصادي والمالي خلال الفترة (2024-2021)، وتعزيز الاستثمار الإيطالي في تونس خاصة في قطاع الطاقة المتجددة، وهو ما أشار إليه بيان وزارة الاقتصاد التونسية. ومن الجدير بالذكر أن إيطاليا سوف توجه الدعوة لتونس لحضور اجتماعات مجموعة العشرين المزمع عقدها في يونيو القادم بإيطاليا. تفسيرات مختلفة ثمة مجموعة من العوامل المفسرة لتزايد الطلب على الاقتصاد الأخضر في الدول العربية، وهي: 1- تنفيذ الرؤية الاستراتيجية للدول العربية: فعلى سبيل المثال، ترتبط مبادرة «السعودية الخضراء» بشكل وثيق بمشروع الأمير محمد بن سلمان لتحديث المملكة من نواح اقتصادية واجتماعية وبيئية، والذي يطلق عليه «رؤية المملكة 2030». فحماية البيئة تمثل هدفاً استراتيجياً في رؤية 2030. ولعل ذلك يفسر أسباب المكانة المتصاعدة للبيئة في سلم أولويات القيادة السعودية الجديدة. 2- دفع جهود مواجهة تحديات التغير المناخي: يتمثل أحد العوامل «المعلنة» التي يطرحها الخطاب الرسمي للعديد من الدول العربية، في الحد من تأثيرات تغير المناخ الذي يشمل كل دول العالم، وهو ما يأتي انطلاقاً من استعداد الدول العربية للتحويل من عصر النفط والغاز إلى عصر بيئي مختلف، لاسيما في ظل تعهد الدول الغنية في قمة المناخ التي استضافها الرئيس الأمريكي جو بايدن في 23 أبريل الماضي بالمساهمة في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري. غير أن هناك بعض الدول العربية، وخاصة الإمارات، تعمل على تحويل التحديات المناخية إلى فرص مستقبلية للجيل القادم، وهو ما أكدده سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في كلمته بقمة تغير المناخ، لاسيما في ظل إشارته إلى استعداد الدولة للعمل عن قرب مع الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والقطاع الخاص لتحقيق نقلة نوعية في الاستجابة العالمية للتغير العالمي. 3- تحقيق التنمية المستدامة داخل الدول العربية: تنجح بعض الدول العربية لتعزيز مكانتها في الاقتصاد الأخضر في سياق برامجها للإصلاح الداخلي، وهو ما ينطبق على مصر، لاسيما في ظل إدراك الحكومة تكاليف الإضرار بالبيئة على الاستثمار، فضلاً عن الدور المحوري للسياسات القائمة على تعزيز اقتصاد أكثر اخضراراً وتفعيل دوره في توفير فرص عمل، الأمر الذي سلا الضوء عليه تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية في مايو 2018 بأن 24 مليون فرصة عمل ستخلق بحلول عام 2030 في حال اتباع سياسات خضراء. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2020 وافقت الحكومة المصرية على تنفيذ 691 مشروعاً صديقاً للبيئة في قطاعات الطاقة الجديدة والمتجددة والمياه والنقل. كما بدأت في إصدار شهادات «النجمة الخضراء» للفنادق التي تقدم سياسات التوافق مع البيئة. ونجحت في طرح أول سندات خضراء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة 750 مليون دولار، يتم من خلالها تمويل تنفيذ مشروعات صديقة للبيئة خلاصة القول، إن التحول من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد الأخضر صار شعار المرحلة المقبلة لدى عدد من الدول العربية، بل تم ترجمة ذلك على مستوى السياسات والإجراءات، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك تحديات ضاغطة تتعلق بتوفير إطار تنظيمي سليم بعد تحديث القوانين والسياسات البيئية، ومصادر تمويل طويلة الأجل في ظل تفشي كورونا وانخفاض أسعار النفط، وتبلور شراكات قوية بين الدول ومؤسسات التمويل الدولية، وتوافر الوعي والثقافة البيئية التي قد تشجع على ظهور رجال أعمال صغار ومؤسسات ناشئة في الاقتصاد لديهم حوافز لإطلاق مشاريع بيئية مبتكرة و لاسيما في مجال المهن الخضراء. يضاف إلى ذلك إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات والمعلومات عن الاقتصاد الأخضر. المصدر: اخبارك